مداخلة تحت عنوان

"مكانة التربية والتكوين في النظرية الملكية"

قدمها الدكتورعبد الكريم جلام

في ندوة وطنية نظمت بتاريخ 23 أبريل 2010

باسم الله الرحمان الرحيم والحمد لله الذي أظهر بالخلافة لآدم فضله وتشريفه، ونشهد أنه لا إله إلا الله وحده لاشريك له، وأن سيدنا محمدا عبده ورسوله، وأن أمير المؤمنين مولانا الملك محمد السادس القائد الأمين خليفته في أرض المغرب الله وليه.

أولا شكرا لله الذي بعث للأمة المغربية مع بداية الألفية الثالثة ملكا قويا ليؤهل لها أمور دينها ودنياها، وثانيا شكرا لأمير المؤمنين الملك محمد السادس الذي بوأ المغاربة مكانة محترمة بين الشعوب من خلال سياسته المتميزة في التدبير، وثالثا شكرا لمدير الأكاديمية الدكتور محمد خالد الشوللي على تنظيم هذه الندوة العلمية لمناقشة مفهوم الجهوية الموسعة في بعدها التربوي والتكويني، وأخيرا شكرا لكل من ساهم في هذه الندوة سواء بالقراءة أو بالسمع أو بالأسئلة.....

سأحلل مداخلتي بشكل تركيبي، وسأبدأ بتحديد الإطار النظري الذي انبثقت عن قاعدته الفكرية السياسة العمومية للملك أمير المؤمنين باعتباره رئيسا للدولة المغربية. يقول جلالة الملك في الرسالة السامية التي وجهها حفظه الله إلى مؤتمر الجمعية الدولية للعلوم الإقتصادية المنعقد بمراكش بتاريخ 29 غشت 2005 :

إن **" القضايا المتعددة المرتبطة بالنمو والتشغيل، وبمحاربة الفقر والفوارق، وبالاستثمار والتمويل، والتبادل الحر، وكذا تلك المتعلقة بنجاعة المؤسسات، والحكامة الجيدة، ودور المرأة في المجتمع، وبقيم وأخلاقيات الاقتصاد ... تستدعي كلها تحيينا وتجديدا مستمرين على مستوى النظريات الاقتصادية، ولا سيما في ارتباط بالتقدم الحاصل في الحقول العلمية الأخرى، وفي مواكبة دائمة للأسئلة الجديدة ".**

وللإشارة، تندرج هذه الدعوة النقدية السامية التي وجهها جلالة الملك إلى مختلف النظريات السائدة على المستوى الدولي، في إطار المفهوم الجديد للسلطة، أي

النظرية التي وضعها الملك محمد السادس وكشف عنها في خطابه السامي يوم **12** أكتوبر **1999**. وهي النظرية التي بوأ فيها جلالته قضية التربية والتكوين المكانة الثانية بعد قضية الصحراء المغربية المقدسة.

في الرسالة التي وجهها جلالته إلى المشاركين في الدورة الرابعة لملتقى تكاملات الاستثمار بتاريخ 7 دجنبر 2006، يقول حفظه الله **: " تتموقع قضية التربية والتكوين في صلب مشروعنا المجتمعي وفي صميم ما يحدونا من طموح لجعل المغرب بلدا ينعم بالرخاء الاقتصادي ويتحلى بخصال التآزر والتضامن الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، جعلنا منذ اعتلائنا عرش أسلافنا، هذه المسألة في صدارة الأولويات الوطنية، بعد قضية وحدتنا الترابية".**

إن الموقع الاستراتيجي لقضية التربية والتكوين ضمن الرؤية الملكية بشأن تحديث المجتمع، جعل جلالته يعبر صراحة عن موقفه من الطريقة المتبعة في إصلاح نظام التربية والتكوين. يقول حفظه الله بمناسبة عيد العرش سنة **2003** :

" وعلى الرغم من الخطوات الموفقة التي قطعناها في هذا الورش الحيوي الصعب بعد مضي ثلاث سنوات على الشروع فيه فان غلبة الجانب الكمي فيها وعدم الإقدام على ما يتطلبه الإصلاح العميق من قرارات جريئة وشجاعة تمس جوهر نظام التربية والتكوين يجعلنا نقول باسم الأمة.. <u>كفى من نظام تعليمي ينتج البطالة والانغلاق</u>...

ولن يتأتى لنا ذلك إلا بالإصلاح النوعي لنظام التعليم وخصوصا البرامج والمناهج التي يتعين تنصيب اللجنة الدائمة الخاصة بها المنصوص عليها في الميثاق. ويجب على هذه اللجنة الانكباب على تجديد هذه البرامج والمناهج ابتداء من الدخول المدرسي لسنة 2003 بالسرعة والفعالية الكفيلة بتحقيق هذا الإصلاح بحيث ينبغي ألا يحل الموسم الدراسي لسنة 2004 إلا وقد نجحنا في رفع هذا التحدي بالشروع في تلقين ناشئتنا تعليما حديثا وجيدا وتربية سليمة وصالحة ".

وإذا أردنا أن نترجم كلام جلالة الملك إلى اللغة الدارجة، ندرك أن أمير يقول : " اللهم إن هذا منكر، إلى كان هذا هو التعليم اللي ابغنا أنواجه به العولمة، ما عندنا باقي ما نديروا به " .

و إذا كان الملك محمد السادس منذ اعتلائه العرش يؤكد في كل مناسبة على ضرورة تأهيل نظام التربية والتكوين، حيث شدد على ضرورة : **" انخراط جميع المعنيين كل من موقعه في جو من التعبئة الشاملة والتجند الكامل حول أهداف الميثاق(...) بحيث لا يحل**

موعد 2010 إلا وقد تقلص بطريقة ملموسة ببلادنا أثر الأمية والتعليم غير النافع"[1]. وأكد على : " **أن التعبئة التي ننتظرها من الجميع للانخراط في أوراش إصلاح نظامنا التربوي، يتعين أن... تسهر على الإنجاز الملائم، مع اتخاذ الإجراءات العملية القمينة باحترام المواعيد التي حددها الميثاق الوطنى للتربية والتكوين"**[2].

ثم كرر التأكيد على أن: " **إصلاح نظام التربية والتكوين يظل في حاجة إلى نفس وجرأة أكثر إذ هو كل متماسك لا يقبل التجزئة أو التطبيق الانتقائي، كما يتطلب الالتزام لا بالكم فقط، وإنما بالكيف أيضا وبخاصة في محطاته الأساسية المتمثلة في تعميم التسجيل المدرسي والتعليم الأولي والإصلاح الجامعي مع خضوع إصلاح هذا النظام للتقويم المتجرد والمستمر، منتظرين من حكومتنا أن ترصد في ميزانية الدولة الاعتمادات الكفيلة بتطبيق مقتضيات الميثاق"**[1]، فنستطيع القول بكثير من التأكيد، إن الحكومات المتعاقبة على تدبير السياسات العمومية في المغرب خلال الفترة **2007/2000** لم تتوفق في ترجمة التوجيهات الملكية إلى إجراءات وتدابير عملية تنسجم مع طموحات جلالته في قطاع التعليم.

قلنا إن حكومات الفترة **2007/2000** لم تتوفق، ولم نقل فشلت. لأن هناك فرق بين " عدم التوفيق "، والفشل. فالأول يعني أن سببا ما حال دون تحقيق الاصلاح بالطريقة التي يرغب فيها جلالة الملك، على اعتبار أن إصلاح نظام التربية والتكوين الذي يشبه إلى حد ما النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية الغربية، يحتاج إلى توافر ثلاثة عناصر يستحيل الفصل بينها، وهي:

-**أولا**: الإرادة والرغبة الأكيدة في التغيير؛

-**ثانيا**: الجرأة في ترجمة هذه الإرادة والرغبة إلى تدابير وإجراءات عملية في الواقع؛

-**ثالثا**: الإدراك الواعي لمضامين النظرية الملكية حول المفهوم الجديد للسلطة،

بالنسبة للعنصرين الأول والثاني، يمكننا إثبات أن الوزراء الذين تعاقبوا على تدبير قطاع التعليم خلال الفترة المشار إليها، كانت لهم الإرادة والرغبة في التغيير، وتمكنوا من تفعيل مقتضيات الميثاق لاسيما المواد من 1 إلى 40، ومن 43 إلى 51، ومن 60 إلى 76، ومن 88 إلى 90، ومن 92 إلى 94، ومن 96 إلى 115، ومن 117 إلى 124، ومن 131 إلى 140، ومن 142 إلى 147، ثم 149، ومن 154 إلى 171، أي 135 مادة من مواد الميثاق البالغ عددها 177 منها 140 تخص قطاع التعليم المدرسي، و37 تخص التعليم العالي والتكوين

(1) خطاب العرش ل 30 يوليوز 1999.
(2) مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الدخول المدرسي والجامعي بتاريخ 12 شتنبر 2000.
(1) مقتطف من خطاب جلالة الملك بمناسبة الذكرى الثانية لتربعه على العرش، 30 يوليوز 2001.

المهني.

غير أنهم فيما يتعلق بالجرأة، وقفوا عاجزين عن الاقتراب من خمس مواد قد تسقط بعدم الاستعمال، ويتعلق الأمر بالمادتين 141 و 142 موضوع الدعامة الثالثة خاصة في بعدها المتعلق بشبكات التربية والتكوين، ثم المادة 148 التي تفيد إحداث شبكات محلية للتربية والتكوين. وأخيرا المادتين 173 و174 وهما أكثر مواد الميثاق حرارة لكونهما تثيران بشكل مباشر قضية المجانية.

وبخصوص الفشل، فإنه مستبعد وغير موجود أصلا في المشروع المجتمعي لجلالة الملك، لأن المفهوم الجديد للسلطة كغيره من النظريات العلمية، يتكون من فرضيات منطقية قابلة للتطبيق، ميزتها الأساسية أنها تتفاعل مع الواقع وتتأثر به، وهي من وجهة النظر هذه، تتطور باستمرار حسب المتغيرات الناتجة عن تغير أسس النظام العالمي.

وقد يكون السبب في عدم توفق وزراء تلك المرحلة في ترجمة التوجيهات الملكية بالشكل المطلوب في قطاع التعليم، هو ضعف إدراك الحكومة واستيعابها لمضمون النظرية الملكية التي تجعل من العلاقة بين التربية والتكوين وسوق الشغل، علاقة حتمية.

ولتأكيد هذه الحقيقة، يقول جلالة الملك في الرسالة الموجهة إلى المشاركين في الدورة الرابعة لملتقى تكاملات الاستثمار بتاريخ **07** دجنبر **2006**: " ولن يتأتى لنا خلق المزيد من الثروات، والرفع من إمكانية اندماج الشباب في الحياة العملية ومن فرص التشغيل ومحاربة البطالة، إلا من خلال الملاءمة باستمرار بين تفعيل المنظومة التربوية وبين نظم الإنتاج".

وعليه، فإن افتقار السلطات التربوية المركزية خلال الفترة **2007/2000** لعنصر الملائمة باستمرار بين تفعيل المنظومة التربوية وبين نظم الإنتاج طبقا لمتطلبات النظام العالمي الجديد، كان وراء القرار الملكي بتأهيل المجلس الأعلى للتعليم، وجعله آلية ديمقراطية لخلق فضاء يتسع لاحتضان نقاش وطني حر وتعددي من أجل تقديم اقتراحات بناءة، إلى جانب القيام بتقييم يقظ ومسؤول للمنظومة التربوية المغربية، ثم تفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أشار إليه جلالة الملك في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية يوم الجمعة 08 أكتوبر 2010.

ومن رحم التقارير والاقتراحات التي عرضها هذا المجلس على أنظار جلالة الملك، انبثق البرنامج الاستعجالي الذي يعتبر أول تعديل إجرائي في هندسة الفرضية الثانية من النظرية الملكية حول المفهوم الجديد للسلطة؛ ونعتقد أن التحدي المطروح اليوم على المجلس الأعلى للتعليم، يكمن أساسا في تأهيل اختصاصات الأكاديميات على المستوى الجهوي، والنيابات على المستوى الإقليمي، ثم مؤسسات التربية والتكوين العمومي

والخصوصي على المستوى المحلي، وذلك انسجاما مع التصور الملكي بشأن الجهوية الموسعة المرتقبة .